بسم الله الرحمن الرحيم

الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية

(خصائص التحليل الكينزي .. نظرية الطلب الفعال ... مضاعف الاستثمار ...)

09

المحاضرة التاسعة

مقياس تاريخ الفكر الإقتصادي

الأستاذة سراج وهيبة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ميلة

2023

المحور الاول

من هو كينز ؟ JOHN MAYNARD KEYNES (1946-1883)

كينز هو أحد أشهر الاقتصاديين في العالم على مر التاريخ، هو إقتصادي بريطاني ولد سنة 1883، درس الرياضيات في بداياته الاولى، ثم تحول للبحث في المشاكل الاقتصادية ومحاولة حلها، شغل كينز العديد من المناصب، حيث درس بالجامعة كاستاذ للاقتصاد، وعمل كمستشار وكممثل للحكومة وكذلك كرئيس لشركة تأمين ، محرر مجلة ... كاتب ... الخ.

نشر كينز كتاب مهم سنة 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الاولى عنونه ب (النتائج الاقتصادية للسلام) حيث نقد فيه الوضع الاقتصادي القائم وما سيترتب عن السياسات العشوائية التي تطبقها الدول بعد الحرب.

كما اهتم كينز بدراسة النقود حيث الف كتاب حول الاصلاح النقدي سنة 1923، لكن افكاره في النقود كانت شبيهة بالكلاسيك في بدايته الاولى بالرغم من انه اعتقد ان للنقود دور حركي في الاقتصاد وليس ساكن كما اعتقد الكلاسيك.

كان كينز خلال فترة حياته وتنظيره الاقتصادي يدافع بشدة عن افكاره التي تدعوا للتدخل الحكومي في الاقتصاد بشكل يسمح بتوجيه السوق على نحو افضل خاصة في فترة الازمات اين تكون الية السوق الحر غير فعالة تماما في حل ازمات كبيرة واضطرابات اقتصادية ضخمة قد تؤدي الى ركود اقتصادي لسنوات عديدة جدا كما يقول كينز.

المحور الاول

عوامل ظهور المدرسة الكينزية

من بين أهم عوامل ظهور الفكر الكينزي أو (المدرسة الكينزية) مايلي:

- الاضطرابات الدورية التي كانت تحدث في الاقتصاديات التي انتهجت الرأسمالية بطريقة التنظير الكلاسيكية والنيوكلاسيكية
- عدم فعالية ألية السوق في احتواء هذه الاضطرابات
- أصبح قانون ساي (قانون المنافذ) غير فعال في بعض الحالات التي تتطلب ان يكون الطلب هو المحفز الاساسي للعرض وليس العكس.
- التخبط الذي عاشه الاقتصاد العالمي بع الحرب العالمية الاولى بسبب عدم تنظيم الاسواق على المستوى المحلي وكذلك عدم وجود اليات لتوجيه السوق والاقتصاد العالمي، بشكل يؤدي الى تحقيق التعاون الدولي وتحقيق المصالح المتبادلة بين الدول.
- الركود الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد العالمي بداية من العشرينيات من القرن الماضي، والذي تحول لازمة اقتصادية حادة سنة 1929.
- عدم استطاعت النظرية الكلاسيكية على حل هذه الازمة، فكان لابد ان يظهر فكر اقتصادي جديد مبني على اسس ومبادئ جديدة تقوم على فكرة التدخل الحكومي لانقاذ الاقتصاديات من الانهيار وتوجيه الاقتصاد الكلي في ظل حرية المنافسة وعدم التدخل على المستوى الجزئي.

المحور الثاني

النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود

LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÊT ET DE LA MONNAIE

تبلورت معظم أفكار كينز في مؤلفه المشهور «النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود»، والذي حاول فيه إعطاء نظرة مغايرة للفكر والنظرية الكلاسيكية من حيث التحليل ومن حيث النتائج كذلك.

نشر هذا المؤلف الذي يحتوي على مجمل أفكار كينز وعلى أفكار المدرسة الكينزية الكلاسيكية سنة 1936، ليكون بذلك الاساس الذي سيسير عليه الاقتصاد لفترة طويلة بعد وفاة كينز الى جانب المؤلفات الرئيسية السابقة لكل من ادم سميث والفرد مارشال وكارل ماركس ... اشهر الاقتصاديين على مر التاريخ.

المحور الثاني

النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود

LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÊT ET DE LA MONNAIE

الترابط المنطقي للنظرية العامة لكينز يمكن أن نلخصها في ثلاث منطلقات أساسية:

1- مستوى العمالة لا يحدد عن طريق التوازن في سوق العمل، ولكن يحدد عن طريق توقع المؤسسات لمستوى الطلب الاجمالي.

2- الطلب الاجمالي من الممكن أن يكون غير كاف لدفع الانتاج (العرض) الاجمالي لضمان التشغيل الكامل، وهذا النقص هو نتيجة أساسية لضعف استثمارات المؤسسات في الاقتصاد.

3- النقود تلعب دورا محوريا في الاقتصاد، وكذلك تلعب دورا مركزيا في ظهور او تواجد توازن التشغيل او البطالة الجزئية، عن طريق الية تفضيل السيولة.

هذه الثلاث نقاط الاساسية تبين مدى معارضة كينز للنظرية الكلاسيكية خاصة من ناحية التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، وكذلك معارضته لحيادية النقود في الاقتصاد، والتي يعتقد كينز ان لها دور هام في توجيه الحركية الاقتصادية لان الطلب على النقود مستقل وليس مشتق من الطلب الاجمالي على السلع والخدمات.

المحور الثاني

النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود

LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÊT ET DE LA MONNAIE

الترابط المنطقي للنظرية العامة لكينز يمكن أن نلخصها في ثلاث منطلقات أساسية:

1- مستوى العمالة لا يحدد عن طريق التوازن في سوق العمل، ولكن يحدد عن طريق توقع المؤسسات لمستوى الطلب الاجمالي.

2- الطلب الاجمالي من الممكن أن يكون غير كاف لدفع الانتاج (العرض) الاجمالي لضمان التشغيل الكامل، وهذا النقص هو نتيجة أساسية لضعف استثمارات المؤسسات في الاقتصاد.

3- النقود تلعب دورا محوريا في الاقتصاد، وكذلك تلعب دورا مركزيا في ظهور او تواجد توازن التشغيل او البطالة الجزئية، عن طريق الية تفضيل السيولة.

هذه الثلاث نقاط الاساسية تبين مدى معارضة كينز للنظرية الكلاسيكية خاصة من ناحية التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، وكذلك معارضته لحيادية النقود في الاقتصاد، والتي يعتقد كينز ان لها دور هام في توجيه الحركية الاقتصادية لان الطلب على النقود مستقل وليس مشتق من الطلب الاجمالي على السلع والخدمات.

المحور الثالث

الخصائص العامة للتحليل الكينزي

- التحليل الكينزي يعتمد على الفترة قصيرة الاجل
- في الفترة القصيرة يكون حجم السكان ورأس المال ثابت بالاضافة الى تقنيات الانتاج.
- الاستثمار جزء من الانفاق الكلي والطلب الكلي فقط (لم يهتم بان الاستثمار هو زيادة في الطاقة الانتاجية الكلية للدولة، وهذا ناتج عن اهماله للفترة طويلة الاجل التي يصبح فيها الاستثمار فعال في زيادة الطاقة الانتاجية الكلية).
- الزيادة او النقص في حجم التشغيل هو اساس زيادة او نقص حجم الدخل الاجمالي (مبني على فرض ثبات عناصر الانتاج الاخرى في الفترة القصيرة)
- يعتمد تحليل المدرسة الكينزية على التحليل الكلي (اقتصاد كلي)، اي التعامل على اساس الاستثمار الكلي الاستهلاك الكلي الطلب والعرض الكلي,
- التحليل الكينزي يدمج النقود في النظرية الاقتصادية من البداية (تحليل نقدي)، اي ان كينز رأى ان للنقود دور هام في الاقتصاد وليس دورها حيادي كما قال الكلاسيك، فالنقود مخزن للقيم وتطلب لذاتها وطلبها ليس مشتقا من الطلب على السلع والخدمات، فد تكلم كينز عن الوهم النقدي (اي ان الافراد ينخدعون بزيادة الدخل النقدي في حين ان الدخل الحقيقي انخفض نتيجة لزيادة الاسعار),

المحور الثالث

الخصائص العامة للتحليل الكينزي

- التساوي بين العرض والطلب في حال كانت الاسعار متغيرة يكون اساسا تابعا لهذا التغير، اما في حال جمود الاسعار وعدم تغيرها فالتساوي يكون عن طريق تغير الكميات. (الاول تحليل مرن ، الثاني تحليل جامد).
- اعتقد كينز ان الفائض في عرض العمل اذا رافقه عدم تغير في الاجور لن يزيد الطلب على العمل في سوق العمل، وبالتالي لا تزيد العمالة الا بتوافر شروط اضافية ترتبط اساسا بزيادة الطلب الكلي.

المحور الرابع

نظرية الطلب الفعال

- تعبر نظرية الطلب الفعال لكينز اساسا عن انتقاد جوهري لنظرية العرض يخلق الطلب او ما يسمى بقانون المنافذ لساي,
- فحسب الكلاسيك --- العرض يخلق الطلب، فالعرض الاجمالي هو عبارة عن الانتاج الاجمالي الذي يتم توزيع عوائده النقدية على عناصر الانتاج المساهمة فيه فتتشكل دخول تعادل قيمة الانتاج الاجمالي، مآل هذه الدخول في نهاية المطاف هو تحولها الى طلب اجمالي يوازي العرض الاجمالي، ... يرجع هذا لافتراض الكلاسيك بان النقود عبارة عن وسيط للتبادل ومقياس للقيم فقط، فدورها حيادي والطلب عليها مشتق من الطلب الاجنلي على السلع والخدمات المنتجة.
- فحسب الكلاسيك اذا كان هناك خلل في سوق معين للسلع والخدمات اين يكون العرض اكبر من الطلب فان هذا الخلل يقابله خلل اخر عكسي في سوق اخرى اين يكون الطلب اكثر من العرض، وهنا ياتي دور الية السوق واليد الخفية التي تعيد توزيع الموارد وعناصر الانتاج بين الاسواق لاعادة التوازن اليها، ليبقى قانون ساي نافذا على المديين المتوسط والطويل، والتوازن عند الكلاسيك يكون عند مستوى التشغيل الكامل,
- لكن كينز انتقد قانون ساي بشدة، فحسب كينز فالطلب هو من يخلق العرض، لذا يجب التركيز عليه، وبل وتحفيز الطلب حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من فترة لاخرى خاصة في حالة الركود.

المحور الرابع

نظرية الطلب الفعال

- فحسب النظرية الكينزية ---- الانتاج يكون على اساس توقعات الطلب.
- فعند ادماج النقود في التحليل الاقتصادي من البداية نجد ان النقود تطلب لذاتها، لهذا لن يكون صحيحا في كل الاحوال ان يتحول الدخل الكلي الى طلب او استهلاك كلي، بل جزء منه يتحول الى ادخار نتيجة للطلب على النقود غير المشتق من الطلب على السلع، ونتيجة لفكرة تفضيل السيولة كما قال كينز.
- اذا فالعرض او الزيادة فيه لا تؤدي بالضرورة الى زادة الطلب في نفس الاتجاه، فجزء من الدخل النقدي المتأتي من جراء الية التوزيع، يتم ادخاره ولا يذهب لناحية الطلب، او قد يكون العكس صحيح حين يزيد الطلب عن العرض عن طريق دخول الادخارات القديمة وتحولها الى استهلاكات انية في السوق اين يصبح حينئذ الطلب الاجمالي يفوق العرض الاجمالي، وبهذا فان قانون ساي يصبح غير صحيح وحتمية تساوي العرض مع الطلب تصبح غير صحيحة,
- اذا فحسب كينز قد ينشأ ما يسمى بتفضيل السيولة الذي قد يؤثر على التوازن الاجمالي بين العرض والطلب.

المحور الرابع

نظرية الطلب الفعال

- إذا فحت يكون هناك توازن في الاقتصاد الكلي للدولة يجب ان يتم تحفيز الطلب الكلي (الطلب الفعال)
- وهذا يكون عن طريق تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية
- وكذلك تحفيز الطلب على السلع الاستثمارية التي يكون الطلب عليها مشتقا اساسا من الطلب على السلع الاستهلاكية
- وهنا يأتي دور تدخل الدولة عن طريق سياسات الانفاق الحكومي التوسعية التي من شأنها ان تزيد الطلب الكلي عن طريق اطلاق مشاريع استثمارية كبيرة تؤدي الى زيادة التوظيف (وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الطلب) وتؤدي كذلك الى زيادة المشاريع وبالتالي زيادة الاستثمارات المرافقة لها وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستثمارية ثم الاستهلاكية في نهاية المطاف ... وبالتالي فعند تحفيز هذا الطلب الذي سيصبح فعالا في زيادة العرض سيزيد الانتاج الكلي وبالتالي يزيد الدخل القومي الاجمالي للدولة ، حتى وان كانت الاستثمرات الحكومية الاولية أتت عن طريق الاقتراض او التوسيع فيه في حال ما اذا كانت موارد الدولة شحيحة، لكن مضاعف الاستثمار سؤدي دوره على اكمل وجه في التغلب على هذا الاشكال.

المحور الرابع

نظرية الطلب الفعال

- ومن الممكن عند كينز بل من المسلم به ان تصبح البطالة في ظل نظرية الطلب الفعال امرا عاديا، وليس حالة استثنائية، وهذا اذا كان هذا الطلب غير كاف، نتيجة لانه يتكون من جانبين استهلاكي واستثماري، اذا فالاقتصاد من الممكن ان يتوازن دون الوصول لحالة التشغيل الكامل، والقضاء على البطالة (مشكلة اقتصادية حسب كينز) لا يكون عن طريق ترك السوق حر وعدم تدخل الدولة، بل لا بد من تسطير سياسة اقتصادية من اجل تحفيز الطلب الكلي الفعال على فترات متتابعة.

المحور الخامس

دالة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار

- يتناول كينز في تحليله الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي ولا يتناوله من ناحية جزئية عكس النيوكلاسيك.
- فدالة الاستهلاك ترتبط بالطلب والعوامل التي يتوقف عليها الانفاق الاستهلاكي.
- كما ان كينز ادخل عنصر الادخار في التحليل (الادخار هو استهلاك سلبي لانه جزء من الدخل لا يتم استهلاكه)
- الاستهلاك يعتمد اساسا على الدخل (لكن اذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك بنسب اقل) (الميل الحدي للاستهلاك)، وفي حالة الادخار يكون العكس صحيح.
- الاستثمار عند الكنيزية هو انفاق اجمالي يضاف اساسا الى الطلب الاجمالي (لكن هذا غير صحيح بشكل دقيق لان الاستثمار هو ايضا زيادة في حجم الانتاج على المدى المتوسط والطويل),
- الاستثمار متغير مستقل عن الدخل، (له محددات اخرى اظافية)
- فالاستثمار يتأثر بالكفاءة الحدية لرأس المال ويأسعار الفائدة (العائد على الاستثمار وتكلفة النقد),
- فاذا كان الاول اكبر من الثاني فالاستثمار يكون فعالا.

المحور الخامس

دالة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار

- كما ان محددات الدخل الوطني الاجمالي ومستوى التشغيل في النظرية الكينزية تتحدد على اساس مجموعة من المتغيرات الاساسية هي:
- 1. الميل الحدي للاستهلاك
- 2. الكفاءة الحدية لرأس المال.
- 3. سعر الفائدة
- وهذه هي محددات الطلب الفعال سواء على السلع الاستهلاكية او الاستثمارية,

المحور السادس

مضاعف الاستثمار

- قام التحليل الكينزي في هذا الشأن على مجموعة من الفرضيات الرئيسية:
- 1. الاستثمار هو متغير مستقل عن الدخل الاجمالي
- 2. الاستهلاك والادخار متغيرات تابعان للدخل.
- 3. يتساوى الاستثمار المنجز مع الادخار المتحقق في نهاية كل فترة انتاج.
- ومنه فاذا قامت الحكومة بالتوسع في الانفاق (استثمارات عمومية) او كان هناك استثمار خاص، ففي نهاية الدورة يتولد ادخار يكون مساوي للاستثمار الاولي، وبالتالي سيزيد الدخل نظرا لان الادخار متغير تابع للدخل، والزيادة في الدخل الاجمالي تولد ادخار معادلا للاستثمار الاجمالي الاولي، اي ان الزيادة النهائية في الدخل الاجمالي تعادل الانفاق الاستثماري الاولي عند ضربه في مقلوب الميل الحدي للادخار، وبهذا يتكون مضاعف الاستثمار، اي ان زيادة الدخل تكون ضعف او ثلاثة اضعاف او 1+ن ضعف من الاستثمار الاولي.

المحور السابع

السياسة الاقتصادية للمدرسة الكينزية

- يعتقد كينز ان السياسة المالية (خاصة سياسة الانفاق العام التوسعية) تكون اكثر فعالية للاقتصاد خاصة في حالة الاضطرابات الدورية وكذلك لمعالجة اشكلية البطالة
- بالنسبة للسياسة النقدية لم يولها كينز اهتماما كبيرا
- فحسب النظرية الكينزية التقليدية، السياسة النقدية لا تكون فعالة، فتشجيع الاستثمار (الخاص) باتباع سياسة نقدية تعتمد على تخفيض سعر الفائدة تكون عديمة الجدوى خاصة في حالة الازمات اين يكون الركود الاقتصادي سائد ومستفحل، فاذا سادت موجة من التشاؤم في الاقتصاد فان هذا التخفيض في سعر الفائدة لا يشجع الاستثمار ، بل سيزيد من ادخار النقود واكتنازها خاصة في الة زيادة العرض النقدي (ما يعرف بمصيدة السيولة),
- اما قيام الحكومة بالتوسع في الانفاق الحكومي عن طريق سياسة الانفاق العام (سياسة مالية) حتى عن طريق الاقتراض (عجز الموازنة) تكون اكثر فعالية لتحريك الطلب الفعال في اتجاهات موجبة تدفع عجلة الانتاج والاستثمار الى التحرك.

المحور الثامن

نقد النظرية الكينزية

ما يؤخذ على النظرية الكينزية يتمثل في ما يلي:

- عدم اهتمامها بالتحليل طويل المدى واقتصارها على تحليل الفترة القصيرة (فالنظرية الكينزية تموت في الفترة الطويلة كما قال فريديريك هايك من المدرسة النمساوية).
- عدم الاهتمام بالتحليل الجزئي للاقتصاد
- اهمال الجانب الانتاجي للاستثمار وربطه فقط بجانب الطلب
- اهمال جانب العرض من التحليل الاقتصادي
- النظرية الكينزية تصلح فقط في حالة الازمات الاقتصادية وفي حالة محاولة الخروج من الركود الاقتصادي (حسب بعض المنتقدين)
- اهمالها الكبير لفعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، واعتمادها فقط على الساسة المالية
- اتباع الفكر الكينزي سبب على المدى الطويل ظاهرة او مشكلة اقتصاية عرفت بالركود التضخمي.

شکرا